المراقبة، تدبير المنازعات والتحصيل

- محاربة الغش الجمركي : إحدى أولويات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

  - نظام للمراقبة الجمركية يساير المعايير الدولية

  - مراقبة شاملة تغطي مختلف أشكال الغش الجمركي

- تحصيل الديون الجمركية : فعالية في تحسن مستمر

محاربة الغش : إحدى أولويات إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

مساهمة منها في السياسة الوطنية الخاصة بترسيخ مبادئ المنافسة المشروعة وبغية التوفيق بين فعالية المراقبة وسلاسة تدفق البضائع، واصلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة خلال سنة 2014 تحسين نظام المراقبة الذي يقوم على تحليل المخاطر والانتقائية معتمدة في ذلك على أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، قامت إدارة الجمارك سنة 2014 بنشر عدة كتيبات ومناهج من أجل تعزيز القدرات في مجال تحليل المخاطر وتطوير تقنيات التدخل. ويتعلق الأمر بدلائل تحليل المخاطر والمراقبة القبلية وكذا مذكرة التعليمات العامة الخاصة بمراقبة العمليات التجارية، والتي تحدد القواعد والإجراءات التي يجب اعتمادها في كل مستوى من مستويات المراقبة.

وتهدف هذه المنهجية إلى دمج مختلف مستويات المراقبة لضمان تكامل أكبر بينها وتوجيه أفضل للمراقبة بفضل تضافر الجهود واستغلال المعطيات وتحليل النتائج وبالتالي إثراء معايير الانتقائية.

نظام للمراقبة الجمركية يساير المعايير الدولية

المراقبة القبلية

إن المراقبة القبلية التي يتم تنفيذها من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بأهم الموانئ والمطارات الدولية تستجيب كليا للمعايير الدولية وتهدف إلى استباق انتقاء العمليات التي يجب إخضاعها للمراقبة. فخلال سنة 2014، قامت المصالح الجمركية باستهداف 175 2 عملية استخلاص جمركي عالية المخاطر نتج عنها مراجعات للقيمة المصرح بها بلغت 124 مليون درهم. كما تم تسجيل 242

124 مليون درهم

محصلة بفضل انتقائية العمليات المشبوهة

قضية منازعات. وتعد هذه النتائج المرضية المسجلة خير دليل على فعالية وأهمية هذا النوع من المراقبة.

المراقبة الآنية

باعتمادها نسبة 10% كمعدل للانتقائية الأوتوماتيكي لتفتيش الواردات و 9% بالنسبة للصادرات، تسعى إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة للتوفيق بين سلاسة المرور وفعالية المراقبة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن الإدارة منحت الصلاحية للمسؤولين المحليين لإخضاع السلع المشكوك في بياناتها إلى المراقبة إذا لم يتم انتقاؤها بواسطة النظام الأوتوماتيكي.

وقد ساهمت عمليات المراقبة المنجزة في مجال مراجعة البيانات المتعلقة بالقيمة والمنشأ والوزن في تحصيل

رسوم وضرائب إضافية إلى جانب الغرامات الناتجة عنها.

كما تم تعزيز وظائف نظام الانتقائية بعدة برامج قصد توجيه المراقبة وضمان متابعة أفضل لعمليات التخليص الجمركي. ويتعلق الأمر بنظام للرصد والإنذار الذي يمكن من إشعار المصالح الجمركية بطريقة أوتوماتيكية بالجوانب التي تتطلب اهتماما خاصا وكذا التنبيه للعمليات الحساسة قصد إخضاعها للمراقبة.

المراقبة القبلية

من أجل تأطير المراقبة البعدية تم اعتماد مخطط وطني يرتكز على رؤية قطاعية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية لاستهداف الشركات الواجب إخضاعها للمراقبة. ومن خلال العمل بهذا المخطط، تمت خلال سنة 2014 مراقبة أكثر من 560 شركة تعمل في مختلف القطاعات، مما مكن من إثبات 339 مليون درهم كرسوم وضرائب مستحقة وتحصيل 190 مليون درهم كغرامات على المخالفات المتعلقة بنظام الصرف.

و غالبا ما تعتمد المراقبة البعدية على التحقق من مدى صحة التصريحات التي يدلي بها الفاعلون الاقتصاديون من خلال آليات المساعدة الإدارية الدولية المتبادلة (AAMI) مع الجمارك الأجنبية الشريكة.

اليقظة الإستراتيجية في خدمة المراقبة الجمركية

من أجل استباق تدفق التبادلات التجارية والإحاطة بمجالات الغش التجاري، تم إحداث خلية مركزية لليقظة الاستراتيجية تعتمد أساسا على جمع البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية وتحليل دقيق لتوجهات المبادلات التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الممكن حدوثها. ويتم تقاسم النتائج المحصل عليها مع المسؤولين المعنيين عبر إصدار لوحات قيادة شهرية وتقارير محددة تخص بعض القطاعات وكذا تقييم أثر التدابير المتعلقة بالتعريفة الجمركية.

وتمكن التقارير المنجزة المسؤولين عن المراقبة من توجيه عملياتهم نحو القطاعات التي تعرف تغيرات غير اعتيادية سواء من حيث حجم التداول أو الإيرادات.

مراقبة جمركية شاملة تغطي مختلف أشكال الغش الجمركي

محاربة الغش في التصريح بالقيمة

للحد من الغش في القيمة المصرح بها عند الاستيراد، وضعت إدارة الجمارك أكثر من 2 110 مرجعا يشمل 6 768 منتج أدمجت في قاعدة البيانات المخصصة لهذا المجال. وقد مكن تضافر جهود المصالح الجمركية مع استخدام هذه الأداة من المساهمة في تحسين عائدات المداخيل الجبائية وضمان شروط المنافسة العادلة.

+ %30

من المداخيل الإضافية المحصلة سنة 2014

وهكذا، فإن المبلغ الإجمالي لمراجعة قيمة البضائع المصرح بها سنة 2014، وصل إلى أكثر من 7,6 مليار درهم نتج عنها 2,6 مليار درهم من الرسوم والمكوس الإضافية، بزيادة تعدت نسبة 30% مقارنة مع سنة 2013.

محاربة السلع المقلدة

خلال سنة 2014، تعزز الدور الردعي لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في مجال محاربة السلع المقلدة مع بدء العمل بمقتضيات جديدة تتمثل في إدراج استيراد السلع الحاملة لعلامة صناعية أو تجارية أو خدمة مزيفة ضمن المخالفات الجمركية (المادة 285). بناء على هذه الصلاحيات الجديدة، أصبح للمصالح الجمركية الحق في إثبات مخالفة استيراد بضائع مزيفة ومصادرتها وتسوية النزاعات ذات الصلة بطرق قضائية أو ودية.

وهكذا، فقد تم حجز أكثر من 7,3 مليون وحدة من البضائع المزيفة، مقابل 3,3 مليون وحدة سنة 2013. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه السلع 105,6 مليون درهم سنة 2014 مقابل 92 مليون درهم سنة 2013.

كما تم قبول أكثر من 690 ملف متعلق بطلبات تعليق التداول الحر لبعض السلع مقابل 549 ملف مسجل خلال السنة الماضية.

تتدخل المصالح الجمركية في إطار محاربة التزييف على مستويين :

- توقيف تداول السلع؛
- تسجيل المخالفات و حجز البضائع.

تعزيز سيادة القانون ومكافحة التجارة غير المهيكلة

حدد قانون المالية لسنة 2014 شروط الاستفادة من النظام المؤقت للمركبات الخاصة. حيث تم تقنين الاستفادة من هذا النظام بالنسبة للمركبات التي تقل البضائع ذات الطابع التجاري ابتداءا من فاتح مايو لسنة 2014. وتهدف هذه الإجراءات الجديدة إلى الحد من تطور القطاع غير المهيكل وتحسين ظروف المراقبة بالمعابر الحدودية.

ولضمان تنفيذ هذا الإجراء في أفضل الظروف، تم اعتماد العديد من التدابير المصاحبة له لاسيما :

- تنظيم حملة تواصل وتوعية قبل وخلال الأشهر الأولى من دخول هذا التدبير حيز التنفيذ؛
- عقد عدة اجتماعات مع الجمعيات الممثلة للمغاربة المقيمين بالخارج لدراسة الموضوع وتحسيسها بالرهانات الاقتصادية والبيئية لهذه الظاهرة ؛
- اعتماد مسطرة مبسطة للناقلين المتخصصين في نقل الأمتعة غير المصحوبة لصالح للمغاربة المقيمين بالخارج. حيث تم الترخيص لهؤلاء الناقلين من طرف المكاتب الجمركية المتواجدة بالحدود.

وقد مكنت هذه التدابير من خفض عدد المركبات الخاصة المستخدمة لنقل البضائع، مما أثر إيجابا على ظروف مرور المسافرين عبر مختلف نقاط العبور المعنية.

محاربة التهريب

سعيا منها للمحافظة على القدرة التنافسية للمقاولات الوطنية، عملت إدارة الجمارك على تكثيف عمليات مكافحة شبكات التهريب المنظم وذلك عبر تعزيز نقط المراقبة بالمكاتب الحدودية (بما في ذلك الممرات الحدودية للكركرات، باب سبتة وباب مليلية) وأيضا عبر ضمان تواجدها بمختلف ربوع التراب الوطني (الطرق، نقاط البيع).

ومن جهة أخرى، حرصت إدارة الجمارك على متابعة سياسة تخفيض الرسوم الجمركية عند الاستيراد بالنسبة للمنتوجات المعنية بالتهريب، بالإضافة إلى تشديد التدابير الردعية للحد من التهريب المنظم وكذا تعزيز صلاحيات المصالح الجمركية للتدخل داخل الطرق السيارة ابتداءا من سنة 2015.

وقد أسفر تفعيل هذه التدابير وتضافر الجهود المبذولة من طرف المصالح الجمركية، عن مصادرة بضائع مهربة بقيمة إجمالية تقدر ب 552,6 مليون درهم مقابل 454,6 مليون درهم في سنة 2013.

محاربة تهريب السجائر والاتجار في المخدرات

من أجل توفير المعلومات الخاصة بتهريب السجائر لجميع المتدخلين في محاربة هذه الظاهرة، قامت إدارة الجمارك بمشاركة المقاولات المشتغلة بالقطاع بدراسة ميدانية قصد تتبع تطور هذه الظاهرة ووضع مسح مدقق لها. وقد قدرت نتائج هذا الاستطلاع معدل تهريب السجائر في السوق الوطنية ب 12,5%.

وبفضل تضافر الجهود المبذولة في هذا المجال، بلغ الحجم الإجمالي للسجائر المحجوزة خلال سنة 2014،

25,4 مليون وحدة مقابل 19,9 مليون وحدة سنة 2013، أي بزيادة قدرها 21%. وموازاة مع ذلك، ضبطت المصالح الجمركية 37,8 طن من المخدرات سنة 2014، مقابل 41,4 طن سنة 2013، أي بانخفاض قدره 8,6%.

وتعزى هذه النتائج أساسا إلى انخفاض كميات مادة الشيرا المحجوزة والتي قدرت ب 37,4 طن سنة 2014 مقابل 40,1 طن سنة 2013 وذلك نتيجة تعزيز المراقبة واستخدام أجهزة السكانير.

مـراقبة الـمسافرين

تعد حيازة المخدرات وعدم التصريح بالعملات من أكثر المخالفات المسجلة على مستوى مراقبة المسافرين. ومع تزايد عدد المسافرين عبر نقط العبور البرية والبحرية والمطارات (حوالي 19 مليون شخص سنة 2014)، تحرص الإدارة على تنويع طرق المراقبة والاعتماد على استهداف مدروس.

وقد مكن هذا النهج من حجز ما يعادل 114 مليون درهم من العملات الأجنبية سنة 2014 مقابل 75,2 مليون درهم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 51,6%.

حماية المستهلك

من أجل المساهمة في حماية المستهلكين، تعمل إدارة الجمارك بالتعاون مع المصالح الإدارية الأخرى المتواجدة بالحدود على منع دخول البضائع أو المواد التي يمكن أن تشكل خطرا على صحة وسلامة المواطنين.

استيراد الأسلحة والذخائر أو الأدوات التي من شأنها إلحاق الأذى بالأمن العام. ومن بين المنتوجات التي تمت حيازتها سنة 2014 سيوف وأسلحة نارية وذخيرة ومشاعل مجهزة بهراوات وأيضا مروحيات ذات تحكم عن بعد.

هكذا، وبتعاون مع المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، قامت إدارة الجمارك بحظر استيراد لحوم الطرائد، باعتبارها ناقلا محتملا لفيروس ايبولا ، كما عملت على مصادرة وتدمير أي منتج حيواني أو ذا أصل حيواني قادم من تونس بعد تسجيل حالات لمرض الحمى القلاعية بهذا البلد.

أما فيما يخص سلامة المواطنين، فقد رفعت المصالح الجمركية مستوى اليقظة على الحدود للكشف عن محاولات

تحصيل الديون الجمركية : فعالية في تحسن مستمر

نظرا للكم الهائل للقضايا المعروضة أمام المحاكم، والتي فاق عددها 30 000 ملف سنة 2014 وكذا المبالغ المالية المهمة موضوع المنازعات، اتخذت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة كل السبل القانونية لاسترداد المبالغ المستحقة.

التسوية الودية

لتحسين مردودية التحصيل، تفضل المصالح الجمركية تسوية القضايا عن طريق الصلح وفقا لمسطرة محددة وطبقا لمقتضيات جدول المصالحة. وقد تمت تسوية 73% من مجموع قضايا المنازعات خلال سنة 2014 عن طريق الصلح مما مكن من تحصيل غرامات تقدر ب 363 مليون درهم مقابل 354 مليون درهم سنة 2013 أي بزيادة قدرها 2,5%.

%73 تسوية من قضايا المنازعات عن طريق الصلح

التحصيل الجبري للديون

تميزت سنة 2014 بنشر الميثاق الخاص بالإجراء الجديد المتعلق ب « إشعار لدى الغير ». هذا الميثاق، المبرم بين وزارة الاقتصاد والمالية باعتبارها ممثلة للهياكل المسؤولة عن التحصيل والجمعية المهنية للبنوك المغربية يقدم الضمانات اللازمة لكل المتعاقدين عبر الموازنة بين حقوق دافعي الضرائب ومصلحة خزينة الدولة.

وفي السياق نفسه، وبالتعاون مع وزارة العدل، تم تفعيل عمل اللجان الإقليمية في محاكم الاستئناف المسؤولة عن المراقبة والسهر على تنفيذ القرارات الصادرة لصالح إدارة الجمارك. وقد مكنت الإجراءات المعمول بها في ميدان التحصيل الجبري خلال سنة 2014 من استرداد ما مجموعه 314 مليون درهم.